

## إشكالية الفقر في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي\*

أ.د. نوري عبدالرسول الخاقاني م . طالب حسين فارس الكريطي

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

**تمهيد :**

إن الفقر من الإشكالات الأساسية التي تواجهها المذاهب الاقتصادية في إطار علاقتها بمسألة العدالة الاجتماعية \_ الاقتصادية ، ومن هذه الزاوية يعد موضوع الفقر واحداً من أهم الموضوعات التي يجري بحثها مذهبياً لبيان الموقف فيها ، وكمدخل تأسيسي لمسار البحث عن ملامح منهج اقتصاد بلا فقر في المذهب الاقتصادي الإسلامي يجري في هذا البحث استخلاصاً لأهم أسس وأبعاد الفلسفة الاقتصادية التي يتأسس عليها الموقف في إشكالية الفقر في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي ، وفي هذا الإطار تناول البحث مفهوم الفقر من زاوية البعد المفاهيمي المذهبي في الاقتصاد الإسلامي ، مع الكشف عن ملامح رؤية المذهب لإشكالية الفقر وفي حدود متطلبات هدف البحث .

### مشكلة البحث

ينطلق البحث من إشكالية أساسية تتمثل بـ (بالموقف الإسلامي من منهجية مواجهة تحدي الفقر في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي مستندا إلى ما متاح من محصلة أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي وما يتوفر من خلالها من مستوى الإتاحة في رصيد المعطيات النظرية المواتي لتحقيق مستوى محدد من النضج في تحقيق المقاربة المطلوبة)

### فرضية البحث

وهذه المقاربة المستهدفة تستند إلى فرضية أساسية مفادها ( إن المذهب الاقتصادي الإسلامي من خلال ما يستند إليه من أصول في الفلسفة المذهبية و في ضوء طبيعة نوع الاستجابة في مركبه النظري لتلك الأصول ، فإنه يقدم التزاماً منهجياً في مواجهة تحدي الفقر يؤلف صياغة مميزة للموقف في إشكالية الفقر) .

(\* ) بحث مستل .

**هدف البحث**

وحيث إن استحقاق المساهمة الأول في هذا الصدد هو التوفر على تأسيس نظري يرسم ملامح موقف المذهب الاقتصادي الإسلامي من إشكالية نموذج مواجهة تحدي الفقر ، مبينا ماهية المفهوم وابعاده ومكانتها في مركبه النظري ، لذلك شكلت مهمة صياغة هذا الموقف الهدف الأساسي للبحث ، بالإضافة إلى بحث بعض الجوانب من النظام الاقتصادي والنظرية الاقتصادية من الاقتصاد الإسلامي بوصفها أهداف ثانوية يتوقف عليها بلوغ الهدف الأساسي العام .

**منهجية البحث**

وللوصول إلى أهداف البحث تم الاعتماد على منهجية تعتمد على التوليف بين أسلوب الاستنباط والاستقراء ووفق طريقة منهج الأسس المنطقية للاستقراء ، حيث تم استخلاص المفردات النظرية الداخلة في تكوين الموقف من إشكالية نموذج مواجهة تحدي الفقر ، وفق سياق التركيب النظري الموافق للاتجاه العام لأسلوب التركيب النظري في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

**المطلب الأول**

تصور المذهب الاقتصادي الإسلامي لطبيعة النشاط الاقتصادي الإنساني في الحيز الاجتماعي في البحث المفاهيمي المذهبي في ظل الاقتصاد الإسلامي ، تمارس عملية التصور تأثيرها النوعي على حركة الاستدلال النظري في الكشف عن البنية المذهبية المفاهيمية للقضية قيد التحرير المفهومي(109).

وفي المذهب الاقتصادي الإسلامي نجد خصوصية في الطريقة المذهبية في عملية بناء المفاهيم، تعود هذه الخصوصية في جذرها النظري الى تمييز الأساس التصوري للفلسفة العامة للمذهبية الإسلامية والتي يستند عليها المذهب الاقتصادي بكامل بنائه النظري .

(109) انظر في ذلك : سيد قطب ، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته ، القسم الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1، 1962م، ص3 وما بعدها ، وكذلك ص45 وما بعدها ، وكذلك : محمد علي الشهرستاني ، التصور الإسلامي للتنوير بين النظرية والتطبيق ، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد السنة 2002 م، آذار 1995، ص85 وما بعدها. انظر كذلك : مرتضى المطهري ، المفهوم التوحدي للعالم ، مؤسسة التقنين ط3 ، 2009 م، ص5 وما بعدها .

فعدما نريد استكناه حقيقة مفهوم أساسي من المفاهيم التي تشكل ركائز الجهاز المفاهيمي للمذهب ، مثلما هو الحال مع مفهوم الفقر ، لا بد أن تكون مادة البحث الأولى الدائرة التصورية المتصلة بماهية هذا المفهوم وفي حدود متطلبات تحريره. ويوصف أن نقطة الانطلاق في المسألة الاجتماعية في التصور الإسلامي هي: أن الطبيعة الإنسانية هي موضوع التأطير المذهبي ، والذي يتماها وفقا لمتطلباته الغائية من جهة والحد الذاتي المتمثل بالفطرة زائداً الإدراك العملي والحد الخارجي المتمثل بالتصور المذهبي من جهة ثانية(110) .

والنشاط الاقتصادي الإنساني بوصفها حقيقة تصورية يقدمها المذهب الاقتصادي الإسلامي ، تصاغ في ضوء مفهوم المسألة الاجتماعية المشكلة للأساس التصوري في قضية النشاط الاقتصادي الإنساني .

والتساؤل الأساسي في هذا الصدد هو : ما ملامح ماهية ذلك النشاط الاقتصادي الذي يستوعب حركة

الإنسان في حدود شروط المسألة الاجتماعية كما يطرحها التصور الإسلامي، في هذه الحركة التي تستند إلى الطبيعة الإنسانية في إطار مذهبي محدد في مجال الفعالية الاقتصادية بنحو خاص وإبعاد المذهبية الأخرى بنحو عام ؟ .

أن التوفر على تحرير دائرة التصور اللازمة وهذا التساؤل يقودنا إلى بحث عدة مداخل تفضي بنتائجها إلى رسم ملامح هذا التصور، وهذه المداخل هي:

المدخل إلى البعد المتصل بالطبيعة الإنسانية في قضية الفر دانية المتصورة مذهبياً، والمدخل الآخر مسار الحركة المتصورة مذهبياً بين الوسائل (الممكنات) والغايات ، والمدخل الأخير في هذا الصدد هو الحيز الاجتماعي كما يوصف لإغراض التصور المذهبي من زاوية هذا المطلب وفي هذا المدخل تتضح معالم شروط الحركة التي يتيحها هذا الحيز كما يراد له في التقدير المذهبي . وهنا سنفرد لكل مدخل بنداً خاصاً به تبعاً لمتطلبات التحليل المنهجي مع التأكيد على أهمية دمج نتائج البحث التصوري لتحقيق متطلبات البحث المفهومي لاحقاً.

(1) انظر في ذلك: محمد باقر الصدر ، المدرسة الإسلامية ، إعداد وتحقيق لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قدس) ، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر(قد) ، ط2، مطبعة شريعت .قم ، 1424هـ، ص80-82. وكذلك انظر : كمال الحيدري ، فلسفة الدين ، تحرير علي العبادي، دار جواد الأئمة ، ط1، بيروت لبنان ، 2009م .ص16-17.

## أولاً: مدخل بُعد الطبيعة الإنسانية

يرتكز فهم الطبيعة الإنسانية على كينونة الإنسان والتي ينظر لها من زاويتين مجتمعيتين في نهاية النظر، وهما : زاوية البعد المادي وزاوية البعد الروحي ، حيث يتمثل البعد المادي في التركيب العضوي للإنسان ، فيما يتمثل البعد الروحي في النشاط الفكري والعقلي(111).

ولاستجلاء حقيقة العلاقة بين البعدين صلة مهمه في الموقف المفهومي لدى فلسفة النشاط الحيائي وفق الرؤية الإسلامية ، وفي نطاق بحث هذه القضية ، يتلخص موقف الفلسفة الإسلامية في أن "المادة في حركتها الجوهرية تتكامل في وجودها وتستمر في تكاملها حتى تتجرد عن ماديتها ضمن شروط معينة وتصبح كائناً غير مادي أي كائناً روحياً ، أي ليس بين المادي والروحي حدود فاصلة بل هما درجتان من درجات الوجود" (112)، أن مصدر هذا التصور هو ما يصطلح عليه في الفلسفة الإسلامية بالحركة الجوهرية في الطبيعة ، وإن طبيعة هذا التطور هو التكامل التدرجي(113).

والإنسان وفق هذه الكينونة هو وجود يمتلك استعداداً لتقبل التطورات المتدرجة (حد الوجود بالقوة) مع اكتناز هذه الكينونة لسبب إفعال هذه القوة ، وهو الحركة الجوهرية للمادة ، ومصدرها الله الحاوي ذاتياً على جميع مراتب الكمال.

إذن وفق الطبيعة الإنسانية هناك مسار للتكامل التصاعدي للحركة الجوهرية، والتي تمثل عملية مستمرة للانتقال التلقائي من الاستعداد التطوري الكامن (القوة) إلى البناء التكاملي عبر الأنشطة الوظيفية (الفعل).

إن حركة التكامل التطوري هذه لها غاية ووسيلة بالمعنى الإجمالي ، فالغاية بهذا المعنى هي: وصول الإنسان درجة من رقي إنسانيته إلى صورة إدراك نظري وعملي لكامل حقيقة ذاته وعلى كامل مساحة امتدادها في مراتب الوجود ، وكذلك إدراك واقعه الخارجي ومصدر إفاضة وجوده مع ما يستلزم ذلك من تجسيد لآثار هذا الإدراك(114) .

أما الوسيلة فهي المعرفة: والمعرفة هنا هي الطاقة التي تنقل الإنسان في حركته التطورية من حالة الاستعداد الكامن (القوة) إلى حالة العلم والإدراك (الفعل).

(111) ينظر في ذلك : الغناني ، حسن صالح ، خصائص إسلامية في الاقتصاد ، المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي ، 1987م ، ص 118-119 .

(112) محمد باقر الصدر ، فلسفتنا ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، العراق، النجف الأشرف،

2005م ، ص 335-336.

(113) ينظر في ذلك محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة، ترجمة جعفر السبحاني ، مؤسسة الإمام الصادق، قم، إيران ، مطبعة الاعتماد ، ط2 ، 1414هـ ، ص 108 وما بعدها

(114) مطهري ، التكامل الاجتماعي للإنسان ، مصدر سابق ، ص 90-91 .

ولكن كيف تحصل المعرفة وفق تحليل الفلسفة الإسلامية؟، الذي نأخذه من الزاوية التي تتعلق بنطاق البحث.

تجيب الفلسفة الإسلامية عن هذا التساؤل بتقسيم الإدراك على قسمين :

(1) الإدراك التصوري البسيط الذي لا ينطوي على حكم.

(2) الإدراك التصديقي المركب الذي ينطوي على حكم.

والمهم في البحث هو كيفية نشوء المعرفة عبر هذا التقسيم ، وهذا ما توضحه نظرية الانتزاع في الفلسفة الإسلامية والتي تقسم التصورات إلى تصورات أولية (بسيطة غير مركبة) ، وتصورات ثانوية (مركبة أكثر من تصور أولي) ، وفي الجانب الآخر توجد تصديقات والتي تمثل مرحلة إصدار الحكم وتوليد المعرفة الموضوعية (115) ، أن مصدر التصورات الأولية هو الحس ، أي استكشاف ماهية الشيء بالحواس ، أما مصدر التصورات الثانوية فهو ناتج من عملية تركيب بين أكثر من تصور أولي للتوصل إلى تصور جديد يسمى بالتصور الثانوي ، أي أن التصورات الأولية تشكل القاعدة الأولية لوجود الأفكار في الذهن البشري ، ثم تحصل عملية (ابتكار وإنشاء) تصورات ثانوية بالاستناد إلى هذه القاعدة ، إن عملية الابتكار هذه تتم عن طريق التجربة والبرهان ، وهنا نقطة مهمة وهي أن قوة الابتكار هي من القوى الفطرية في العقل البشري ، أي أنها موجودة بالقوة وتكتسب صفة الفعلية بتطور النفس وتكاملها الذهني(116) .

وفيما يتعلق بالتصديقات تقول النظرية : أن الإدراك التصديقي الذي يقرر الحكم ويحصل من خلاله الإنسان على معرفة موضوعية في القضايا الجزئية والكلية.\*

أن مرحلة التصديق هي المرحلة المهمة في بناء معرفة الإنسان للظواهر، وفي هذه النقطة تتمايز المذاهب الفلسفية التي تشكل الأساس الفلسفي للمذاهب الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن الموقف المذهبي تبني مقولاته وفق مقررات المذهب الفلسفي في طريقة بناء المعرفة في الطبيعة الإنسانية .

فطريقة التفكير الإسلامي التي تطرحها الفلسفة الإسلامية كقاعدة عامة لتصوراتها عن حقيقة المعرفة وكيفية تولدها في الطبيعة الإنسانية تشكل حجر الزاوية في جميع المواقف المذهبية على مستوى المفاهيم والنظريات والمقولات والمبادئ .

(115) المصدر، فإسفتنا، المصدر السابق، ص62\_61 .

(116) المصدر، فإسفتنا، المصدر السابق ، ص 65\_62\_57.

(\*) القضية الجزئية: كما في الحقائق الموضوعية الجزئية ومثالها الشمس الطالعة، أما القضايا الكلية فهي ما يقوم الحكم فيها بين معنيين عاميين كما في قضايا : الجزء أكبر من الكل ، الواحد نصف اثنين، والحرارة سبب الغليان.

إن مسألة التصديق في المذهب الفلسفي الإسلامي ترتكز على المذهب العقلي الذي يعد المنهج التجريبي أحد طرقه في التوصل إلى الحقائق الموضوعية باعتماد التجربة على المعارف والقوانين العقلية فالمذهب العقلي تنتج لديه الحقائق الموضوعية عبر طريقين متضافرين.

الطريق الأول: تمثله المعارف الضرورية البديهية التي لا تحتاج إلى برهان مثل (الواحد نصف الاثنين).  
والطريق الثاني: تمثله المعارف النظرية وهي القضايا التي يتوصل إليها عن طريق التجربة المستندة إلى قوانين المعرفة الضرورية مثل (قانون النفي والإثبات لا يصدقان في شيء واحد) (117).

و من النتائج الأساسية التي يقرها المذهب العقلي في هذا الصدد (118):

(1). إن مقياس المعارف العقلية الضرورية يمدد مساحة المعرفة إلى ما هو أبعد من حدود الحس والتجربة أي يمتد إلى الحقائق التي تقع ما وراء الطبيعة (حقائق الميتافيزيقيا).

(2). إن السير الفكري يكون من العام إلى الخاص حتى في القضايا الحسية التجريبية .

بعد أن عرفنا كيف تتولد المعرفة في ظل هذا الاتجاه الفلسفي وتصوراته عن الطبيعة الإنسانية، صار متاحاً لنا أن نطبق هذه النتائج في بيان سبب كيفية تطور حركة الإنسان التكاملية في المجال الاجتماعي المتغير.

أن نقطة البداية هي فكر الإنسان، فالمعارف الأولية تمكن الإنسان من خوض غمار التجربة للكشف عن المعارف الثانوية، ويتراكم المعارف الثانوية تكونت قاعدة إدراكية لمعارف جديدة بالاستعانة بالمعارف الأولية، وفي ضوء هذه الآلية الإبداعية في الذهن اكتشف الإنسان انه قادر على تغيير الواقع الذي يحسه، وإن عملية تغيير الواقع تحتاج إلى جهود متنوعة ومتعددة لذلك فهي تتخذ طابعا اجتماعيا (119).

(117) المصدر، فلسفتنا، المصدر السابق، ص 64-65

(118) المصدر، محمد باقر، اقتصادنا، منشورات مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر (قد)، تحقيق لجنة التحقيق للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قد)، ط 1، مطبعة شريعة قم، 2004م. مصدر سابق، ص 316-317.

(119) علي، نبيل، العقل العربي ومجتمع المعرفة - مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، ج 1، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2003 م، ص 93-94.

هنا نلاحظ أن الطبيعة الإنسانية من حيث نزوعها للتطور الإنساني ، وألية إنتاج الإدراك لديه ، هما المصدران الأساسيان لأستشعار (الحاجة) إلى الاجتماع وسائر الأنشطة التي يستلزمها أو التي يمارسها الإنسان في إطاره العام والخاص (120)، حيث أن هذه الأنشطة هي تعبير عن هدف جزئي وهو الاستجابة لمتطلبات إشباع الحاجات المختلفة واللازمة لحركة التطور كهدف عام أن انبثاق الشعور بالحاجة يضع الإنسان إمام تحدي إشباعها ، وهذا الإشباع المتحقق يعني نقلة تكاملية وهي تحصل دائما في الحيز الاجتماعي لأنه المجال الذي اكتشف الإنسان بطبيعته ملاءمته لمتطلبات حركته التكاملية .

أن اكتشاف الحاجة يعني دخول الإنسان في مرحلة وعي الافتقار، ومن ثم يتولد دافع تغيير الواقع المحسوس بما يلبي إشباع الحاجة، إذ يحركه تطوراً حتى يصل إلى مرحلة (الغنى)، أي إشباع الحاجة.

وفي ضوء هذه النتيجة تظهر لدينا طبيعة جدلية الفقر - الغنى وكيفية أنهما حدان لحركة الإنسان التكاملية تبعا للطبيعة العامة للإنسان .

### ثانيا : مسار الحركة المتصورة مذهبيا بين الوسائل والغايات

بعد أن اتضح في البند السابق ، إن جوهر النشاط الإنساني هو حركة تطويرية ذات نزعة تكاملية تتحقق من خلالها إبعاد الحقيقة الإنسانية كافة، ، صار متاحاً لنا استكشاف مسار هذه الحركة التطورية المتصورة مذهبيا بين مجموعة الوسائل والغايات ، هذا المسار الذي يقدره المذهب بوصفه المنهج المجدد لفلسفة النشاط العامة ، ونحن هنا نأخذ من هذه الزاوية مع استجلاء خصوصية البعد الاقتصادي منه.

في هذا المطلب سنبدأ من تحديد خصائص الغايات والوسائل في التقدير المذهبي الإسلامي ، ثم الدخول في بيان مركز للوصف المذهبي لهذه الغايات ، وصولاً الى وصف ملامح الحركة المتصورة مذهبيا بينها .

(120) المصدر ، إقتصادنا ، مصدر سابق ، ص 316-317 .

**(1) خصائص الغايات والوسائل في التقدير المذهبي الإسلامي في البعد الاقتصادي**

هناك عدة خصائص يجري الحديث عنها في هذا الصدد من أهمها الآتي (121):

**أ. الانسجام :** يبين طبيعة الوسائل والغايات ، ومصدره اتحادهما في الفلسفة العامة ، وصدورهما من دائرة تصور واحدة ، كما أن الانسجام هو شرط أساسي وذاتي في الوسائل والغايات لا يمكن بدونه تصور تحقق العلاقة السببية بينهما ، وذلك لوحدة الملاك بينهما ، والطبيعة الخاصة لهذا الملاك النابعة من الطبيعة الإنسانية وعلاقتها بالإطار الاجتماعي المنسجم تماما مع ذاتيتها والمحقق بإبعاده لموضوعيتها.

**ب. لإنهائية الآثار :** التي تتركها الوسائل في تحقيق مضامين الغايات، حيث أن استمرارية الغايات وجودا وفاعلية في إبعاد الوجود الإنساني ، هذا الاستمرار يجعل بقاء الآثار التي تركتها الوسائل في تحقيق مضامين الغايات مستمرا وهذه الاستمرارية مصدرها علاقة الغايات بحالة الوجود الإنساني الكبرى الممتدة في المفهوم الإسلامي للتطور امتدادا كاملا إلى ما لا نهاية .

**ج. ثبات الماهية واختلاف الصورة :** أن تغير الحياة الاجتماعية في خصائص تركيبها بفعل الحركة العامة للإنسان ذات الصفة التطورية يتطلب تغيرا في صور الوسائل التي تلائم الحالة الاجتماعية الجديدة وأهدافها التكاملية واختلاف صورة الأهداف والوسائل يأتي في إطار ثبات الماهية الجوهرية لهذه الغايات والوسائل ، وهذا ما يؤمنه الاتجاه المذهبي في خاصية الضبط التي سيأتي الحديث عنها في موقع آخر من هذا البحث .

**د. تكيف الوسائل لصالح الغايات :** تتخذ الوسائل عدة صور كما بينا في الفقرة السابقة مع الاحتفاظ بذات الماهية ، أن شكل الصورة المنتخبة تحدد متطلبات تحقيق الغايات في إطار الظاهرة الاجتماعية المتغيرة .

وبما أن مجموعة الوسائل اللازمة لتحقيق متطلبات الغايات تتخذ شكل التوليفة الواسيلية المنجزة لهدف غائي، وهو ما يستلزم عملية اصطفاء وسائلي ، هذه العملية تحدد شكل التكيف الذي تفرضه ديناميكية الواقع الموضوعي لصالح الغايات العليا للنشاط الإنساني ومنه الاقتصادي.

(121) المصدر، إقتصادنا ، مصدر سابق ، ص 347 وما بعدها ، عطية ، جمال الدين، مقاصد علم الاقتصاد الإسلامي ، مجلة قضايا إسلامية معاصرة ، العدد الثامن ، 1999 م، ص 175 وما بعدها .

## (2) : الوصف المذهبي للغايات العامة ووسائل تحقيقها

إن المنظومة الغائية المذهبية الإسلامية تتحرك باتجاه غاية عليا تتمثل بتحقيق التكامل العام للوجود الإنساني ، وإن هذه المنظومة من الغايات تعتمد في تحقيق مقومات وجودها على حزمة من الوسائل تجري صياغتها وفق الطريقة المذهبية العامة في تلبية متطلبات الوصول إلى الغايات في مستوياتها المختلفة .

وبعد تثبيت القيمة الغائية للنشاط الإنساني ، يأتي الوصف المذهبي لمراتب الحركة في الأبعاد المختلفة من النشاط الحياتي الموصلة إلى هذه القيمة المتصورة مذهبيا ، هذه المراتب في نتائج كل منها تمثل غاية جزئية تقع على مسار الحركة التكاملية في ذلك الميدان من ميادين النشاط الحياتي .

والنشاط الاقتصادي كميدان لحركة الإنسان التكاملية ، تتخذ فيه الحركة في طبيعتها مسارا " غائيا محددًا" ومعززا بالوسائل المقدره مذهبيا لتتجيز تلك الغايات (122) .

وكما تبين آنفا أن الغايات تمثل متطلبات مراتب الحركة التكاملية المختلفة ويتعدد وتنوع هذه المراتب ومتطلباتها تتعدد وتنوع الغايات ومعها وسائل تحقيقها ، ووفقا لهذه الحقيقة تكون أمام حوارزمية مذهبية من العلاقات المترابطة بين الغايات والوسائل في كل مرتبة تكاملية ، ومن ثم بنظرة كلية بين المراتب المتعاقبة التي يمثل كل منها احد متطلبات مرتبه أعلى .

وفي إطار منظور هذا البحث سنركز على أهم الغايات العامة في النشاط الاقتصادي الإنساني وفق رؤية المذهب الاقتصادي الإسلامي ويمكن أيجاز ذلك بعدة نقاط وكالاتي :

(1): صناعة البيئة التكاملية : فهي النمط الحياتي المواتي لحركة تكاملية تطابق الإمكان الذاتي والعملي الواقعيين للفرد والمجتمع ، وهذه البيئة تتم صنعها من خلال عدة فعاليات اقتصادية في عدة أبعاد ، تمثل متطلبات تكوين هذه البيئة، فموضوع الإنتاج في النشاط الاقتصادي هو التوفر على المفردات المطلوبة في تكوين هذه البيئة وهذه المفردات تربطها علاقة تكوينية لتشكل بالنتيجة بيئة صناعية ذات خصائص تحرك القوة الكامنة للتكامل لدى الإنسان وتحويلها الى قوة للحركة التطورية الوجودية (123).

إن المنتجات المشكلة لمفردات هذه البيئة هي أما مادية أو لامادية تتطور باضطراد مع تعمق الإدراك الحسي للإنسان للحاجة إلى إمكانات قوة جديدة تتطلبها انتقالها تكاملية قادمة .

(122) انظر في ذلك : عارف ، نصر محمد ، التنمية من منظور متجدد ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2002 م ، ص 52 وما بعدها .

(123) البجاري ، جاسم محمد شهاب ، دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي ، شركة مطبعة الجمهور ، الموصل - العراق ، 1990 م ، ص 36 .

(2) بناء القوة القدراتية الفردية / المؤسساتية / المجتمعية : تتمثل بحركة الافراد والمؤسسات والمجتمع في نشاطهم الاقتصادي بمجموعة نسقية من الفعاليات الوظيفية المستندة الى قوة قدراتية مكتسبة ، و يقصد بالقوة القدراتية حالة من عوامل معرفية وخبرائية و فيسولوجية ونفسية وبيولوجية(124) ، تشكل القاعدة الإبداعية للأداء الإنساني على المستوى الفردي والمؤسسي والمجتمعي (وهذا هو البعد الذاتي ) ، أما البعد الآخر فيمثل رصيد الثروة والتجسيد المادي للقدرات الإبداعية وزخم النسق الاجتماعي ، والعلاقات التكاملية المتصورة بين العوامل المذكورة آنفا على مستوى المؤسسة والمجتمع(125).

إن بناء القوة القدراتية هذه هو المقدمة الأساسية والضرورية التي تتوقف عليها عملية صناعة البيئة التكاملية ، وإن نقطة التحول في البناء التطوري في البيئة المصنعة للإتاحة التكاملية تعتمد على تجدد وتصاعد رصيد القوة القدراتية من حيث الزخم والنوع ، وهنا يتبين أن الفاعلية الغائية للنظام الاقتصادي تتجلى في قدرته على إعادة بناء دالة قدراتية ذات مستوى فاعلية اعلي ومن ثم مستوى أعلى من إنتاج البيئة التكاملية .

(3) . تحقيق الإتاحة التمكينية الشاملة(126) : ويقصد بها انتهاء النشاط الاقتصادي في إطاره المذهبي إلى الحالة التي تمنح الأفراد والمؤسسات والمجتمع قدرة الحصول على مدخلات بناء القدرات وصناعة البيئة التمكينية وفق آليات التمكين المذهبي التي تتضمنها بيئة المذهب الاقتصادي - الاجتماعي ، وتجسدها عناصر النظام القائم عليه.

أما صفة الشمول في هذه الإتاحة التمكينية فيقصد بها أن الإتاحة المستهدفة مستوعبة لكل متطلبات الفعل الاقتصادي الذي تستلزمه حركة الإنسان التكاملية ، وسنعود في فقرة لاحقة لبحث موضوع التمكين و الإتاحة التمكينية لذا سنكتفي بهذا المقدار من البيان في هذه الفقرة .

(4) حفظ الطبيعة الإنسانية : من خواص الطبيعة الإنسانية جملة من النزعات والميول ، مثل حب الذات، الميل للتفوق، وغيرها

ان تطور الحياة الاجتماعية ونزوعها لتعقيد تركيبها ، يجعل النزعات الطبيعية للإنسان تأخذ تمظهرات جديدة للتعبير عنها ، وهنا يأتي دور العلاقة بين العقيدة كقاعدة فكرية للنشاط الاقتصادي ، في أعطاء هذه النزعات والميول تمظهرات جديدة تتسق مع دورها

(124) ينظر في ذلك : علي ، نبيل ، العقل العربي ومجتمع المعرفة ، مصدر سابق ، ص 15-20 .

(125) ينظر في ذلك : ستورات ، توماس ، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ، ترجمة علاء احمد صلاح ، الدولية للاستثمارات الثقافية ، ، 2004 م ، ص 415-416 .

(126) الكريطي ، طالب حسين ، الأسس النظرية للمنهج التنموي الإسلامي في القرآن الكريم ، بحث منشور في مجلة أهل البيت (ع) ، تصدر عن جامعة أهل البيت (ع) ، العراق ، العدد السابع 2009م، ص 127-129 .

الطبيعي في حركة الإنسان التطورية ومن ثم يكون تمظهرها متوافقا دائما مع كل صورة جديدة لتعقيد الحياة الاجتماعية ، كما إن الإطار العام للمجتمع الذي يرسمه النظام الاجتماعي مصمم لاستيعاب هذه النزعات وإبقائها في إطار وظيفتها التكاملية (127).

من هنا فإن الحاجات التي تثيرها هذه النزعات في الإطار الاجتماعي هي حاجات تجد طريقها الطبيعي في الفكر الإنساني لاكتشاف وسائل إشباعها لأنها حاجات نابعة عن مسار تطور طبيعي(128).

إن ضبط هذه العلاقة التطورية بين الحياة الاجتماعية المتغيرة وتمظهر الحاجات المرتبطة بالميول والنزعات الثابتة للطبيعة الإنسانية ، إن ضبط هذه العلاقة هي الغاية المذهبية الأساسية في إطار وظيفة حفظ الطبيعة الإنسانية ، وتلبية متطلبات الحرية الطبيعية (129) الخاصة الأهم للطبيعة الإنسانية من جهة باعتبارها للسلوك الإنساني .

(5). الحرية التكاملية (الحركة التكاملية الحرة) : ويقصد بها حالة انتفاء الهدر في طاقة الحركة التكاملية ، و الهدر في طاقة الحركة التكاملية ، ينشأ من وجود القيود المثبطة للحركة او المؤخرة لسرعة انطلاقها .

وفي النشاط الاقتصادي تمثل عملية الاستخدام الأمثل للطاقة القدراتية في صناعة البيئة التكاملية ، تمثل هذه العملية احد مظاهر الحرية التي يكفلها المذهب الاقتصادي ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالإتاحة التمكينية والتي يجب أن تتسع لكل احتمالات الخيارات التكاملية كي تكون ملبية لشرط الحرية التكاملية ، إن المذهب الاقتصادي الإسلامي يستهدف تحرير حركة تكاملية في المجال الاقتصادي تتمتع بأقصى درجات الحرية التكاملية ، وهو يضمن ذلك من خلال جملة من خواصه ومبادئه ونظرياته (130).

بقي أن نؤكد بان الحرية التكاملية مرتبطة بالإمكان الذاتي للفرد والخارجي للمجتمع وهي بذلك مفهوم نسبي .

بعد هذا الاستعراض المكثف لأهم الغايات العامة للنشاط الاقتصادي الإنساني وفق رؤية المذهب الاقتصادي الإسلامي ، بقي أن نشير إلى جملة من الوسائل المرتبطة بكل واحدة من الغايات .

(127) أرشيد ، محمد عبد الكريم ، النشاط الاقتصادي والإسلامي واثر القيم الأخلاقية فيه ، دراسة اقتصادية اسلامية تحليلية مقارنة ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت - لبنان ، 2008 م ، ص 62-64 .

(128) الكبسي : احمد عواد محمد ، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي ، مطبعة العاني ، بغداد - العراق ، ط 1 ، 1987 م ، ص 102-103 .

(129) المصدر ، اقتصادنا ، مصدر سابق ، ص 370-371 و ص 306-308 .

(130) المصدر ، اقتصادنا ، مصدر سابق ، ص 306 وما بعدها .

(1) وسائل صناعة البيئة التكاملية : ومن أهمها :

- قوانين الإنتاج المذهبية : ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ لمن ننتج ؟
- نمط الإنتاج المتصور مذهبياً .
- دور الدولة في الإنتاج .
- الوظائف المذهبية للتوزيع في مجال الإنتاج .
- الوظائف المذهبية في مجال الإنتاج .
- المعرفة الإنتاجية وعلاقتها بوظائف الإنتاج .

(2) وسائل بناء القوة القدراتية : ومن أهم هذه الوسائل :-

- صناعة المعرفة القدراتية .
- آليات تراكم الخبرات والمهارات .
- قواعد العمل المؤسسي .
- المنظومة القيمية والأخلاقية والعقائدية .
- تراكم الثروة .
- تكامل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

(3) وسائل تحقيق اللاتاحة التمكينية الشاملة :

- قوانين توزيع ما قبل الإنتاج .
- البعد الخلفي في مؤسسة الملكية .
- مؤسسات التحويل التمكيني ( القطاع العام مثلاً ) .
- الدور التمكيني للدولة .

(4) وسائل حفظ الطبيعة الإنسانية: ويمكن إدراج عدة نماذج لهذه الوسائل :

- قاعدة الضمان المؤسسي في النظام الاقتصادي المقدر لها تأمين مستويات مختلفة من الحاجات مثل (الزكاة، مؤسسات التكافل) وغيرها.

- اطار الاصطفاء الاجتماعي الاقتصادي العام .
- الضبط الخلقي والقيمي المتأسس على البعد الأيدلوجي العقائدي .
- رصيد المعرفة المتراكم حول آليات ضبط العلاقة التطورية بين خصائص البيئة المصنعة وتمظهراتها المختلفة في البيئة الاجتماعية المتغيرة .
- الحرية التكاملية : وفيها نذكر مجموعة من أهم الوسائل :
- الضمان المذهبي الحرية الجوهرية .
- كفاءة النظام الاقتصادي في إتاحة الحرية الشكلية .
- نسق التعزيز القدراتي لإطلاق قوى الإمكان الذاتي للأفراد والمؤسسات .
- جملة الخصائص العامة للبيئة النظرية للمذهب المصممة لإتاحة حركة حرة تكاملية بالزخم الذي تتيحه عناصر هذه الحركة وطاقة انطلاقها كافة .

### 3 - الحركة بين الوسائل والغايات

ان النشاط الاقتصادي وفق التصور المذهبي للاقتصاد الإسلامي ، ماهو إلا تلك الحركة المقدره مذهبيا بين الوسائل والغايات ، فبوصف ان الوسائل هي الممكنات المذهبية من دفع حركة النشاط صوب الغايات المقدره مذهبيا ، وان المذهب الاقتصادي يأخذ وصفه لحركة النشاط في ضوء الغايات العامة التي ثبتها والوسائل التي قدرها (131) .

وفي ضوء البيان الذي قدمناه آنفا للرؤية العامة للمذهب الاقتصادي الإسلامي لهذه الغايات واهم وسائلها يمكن بناء تصور المذهب للحركة بين الوسائل والغايات وكالاتي :

نقطة الانطلاق الأولى هي إدراك الفرد، المؤسسة ، المجتمع ؛ هذا الإدراك هو الذي يربط الطبيعة الإنسانية بمفاعيل تطويرها التي تنتجها الوسائل المذهبية التي بينها آنفا (132)، ثم مرحلة إدراك المسار المُؤمِن للحركة الحرة وفقا للنموذج المذهبي المُؤمِن لهذه الحركة بعدة وسائل كما تبين.

(131) ينظر في ذلك : عمر ومصطفى ، محمد عبد المنعم واحمد فريد ، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوصفي والاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999م ، ص 37-41 .

(132) الدليمي ، قاسم محمد محمود درويش ، الاقتصاد الإسلامي - المفاهيم والمرتكزات الأساسية ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق - سوريا ، بغداد - العراق ، ط 21 ، 2009 م ، ص 34-35 .

إن هذا الإدراك يمثل نقطة انطلاق الحركة ذاتيا (133)، مع فرض التوفر المتصاعد لرصيد القدرات المطلوب لهذه الحركة ، هذا الرصيد القدراتي الذي تُؤمّنُ انتاجه جملة الوسائل المذهبية المشار إليها ، وهنا تأتي وسائل الإتاحة التمكينية الشاملة لتشكل القاعدة العامة التي تركز عليها عملية بناء القدرات لضمان تصاعد وتيرة الزخم المطلوب فيها .

إن هذه الحركة يكون موضوعها العام هو صناعة البيئة التكاملية وهنا نلاحظ أنّ النظريات المذهبية في الإنتاج والتوزيع والتبادل والقيمة وغيرها ما هي إلا جملة من القواعد التي يحددها المذهب الاقتصادي على مسار هذه الحركة أي أنّ هذه القواعد هي دلالات هذه الحركة ، أما زخم هذه الحركة فيستمد من الفاعلية المذهبية للوسائل وقواعد تنجيزها وجوهية ارتباطها بالغايات وكل ذلك في إطار الإدراك الإنساني لهذه الحقائق المتأسس على الطبيعة الإنسانية .

إن النشاط الإنساني في المجال الاقتصادي وفق هذا التصور يكون محققاً للغايات العامة الكبرى له وهي التكامل بمقدار تكامل جوانب العلاقة بين الوسائل وقواعد تنجيزها من جهة ومع الغايات العامة لهذا النشاط من جهة ثانية ، وإن نتائج حركة النشاط في الحسابات المذهبية متوقفة على درجة هذا التكامل(134).

أن خاصية التكامل عندما تتوفر في البنية النظرية للمذهب كما تكشفه العلاقة بين أبعاده تكون أساسا في بناء النظام المتأسس على هذا المذهب على ذات الخاصية ، وفي اختبار النظام في تطبيقه الواقعي ، تكون النتائج الموضوعية مقارنة للنتائج النظرية المذهبية بمقدار الإدراك الإنساني لصورة النظام المحققة للرؤية المذهبية الملائمة للخصوصية الواقعية التي يفرضها الواقع الموضوعي .

إن هذه المطابقة المطلوبة بمقدار انجازها تحقق نسبة تأمين حركة نشاط إنساني ذات انجاز تكاملي ، وعندما يحصل انحراف إدراكي في هذا التقدير تكون أمام نسب انجاز تكاملي اقل وقد نكون أمام حالة اللانجاز .

وفي مثل حالة المذهب الاقتصادي الإسلامي هناك كوابح كثيرة تمنع الوصول إلى حالة اللانجاز سنأتي على ذكرها فيما بعد .  
والمهم هنا هو تثبيت حقيقة أنّ الحركة المرسومة مذهبيا للنشاط الاقتصادي هي حركة ذات طبيعة تؤمن أداء تاما لوظيفة النظام الاقتصادي في الحركة التكاملية العامة ، وإن التقدير المذهبي في جانب المذهب الاقتصادي بطبيعته ينفي أي خصيصة إفتقارية في هذا النشاط تنتج بسبب افتقار متصور في مقوماته .

(133) حاجي ، جعفر عباس ، المذهب الاقتصادي في الإسلام . دراسة فلسفية مقارنة للرأسمالية والاشتراكية والإسلام ، القسم الاول ، مكتبة الالفين ،

الكويت ، ط1، 1987م، مصدر سابق ، ص 150-155 .

(134) حاجي ، المذهب الاقتصادي في الإسلام ، مصدر سابق ، ص 143-144 .

## المطلب الثاني

## ماهية الفقر وأبعاده في المذهب الاقتصادي الإسلامي

## أولاً : مفهوم الفقر في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي

ان المفهوم بمعناه المنطقي هو مجموعة الصفات والخصائص التي تالف موضوعاً ينطبق عليه اللفظ فيميزه عن الموضوعات

الأخرى. (135)

وهذه الصفات والخصائص تنقسم على قسمين : صفات وخصائص أساسية تتمتع بأسبقية منطقية في بناء المفهوم ، والقسم الآخر هو خصائص وصفات مشتقة ، وهي تشتق من الصفات والخصائص الأساسية ، وهذه الخصائص والعناصر المشتقة تضاف بحسب علاقة المفهوم من حيث الماهية بوظائفه المعرفية والدلالية في ظل تغير ظروف الأداء الوظيفي (136).

ومفهوم الفقر في الإطار المعرفي والدلالي لفلسفة المذهب الاقتصادي الإسلامي يتم بناؤه من خلال الربط المنطقي لمجموعة الصفات والخصائص التي تدخل في تركيب هذا المفهوم ، وبالاستناد إلى المنهج المعرفي الإسلامي في عملية بناء المفاهيم ، فالمفهوم في التصور الإسلامي هو ذلك الوصف المعبر عن حقيقة كونية أو اجتماعية أو تشريعية ، تتيح عملية إدراك هذه الحقيقة قدرة تفسيرية للعلاقات أو الظواهر الكونية أو الاجتماعية. (137)

وان المفهوم بصفته موقفاً معرفياً يتأسس عليه وفقاً للمذهب الاقتصادي الإسلامي الاتجاه العام في فلسفة المذهب التي تطبع بطابعها الخاص جملة البناء النظري للمذهب.

و في مفهوم الفقر نكون أمام نموذج من المفاهيم التي تتصل عملية بنائها بأساسات المذهبية الإسلامية العامة، وذلك لوقوع هذا المفهوم في جذوره المفاهيمية في الدائرة المفاهيمية الأولى لهذه المذهبية وهي ما يتصل بالإنسان بوصفه موضوعاً مركزياً للتأسيس الغائي في التقدير المذهبي الإسلامي.

(135) إبراهيم البيومي غانم وآخرون ، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع

، ج1، ط1، 2008م ، ص31.

(136) المصدر السابق، ص49-53.

(137) المصدر ، اقتصادنا ، مصدر سابق ، ص 439 \_ 440 .

## الخلاصة :-

- إن المذهب الاقتصادي الإسلامي من خلال ما يستند إليه من أصول في الفلسفة المذهبية و في ضوء طبيعة نوع الاستجابة في مركبه النظري لتلك الأصول ، فإنه يقدم التزاما منهجيا في مواجهة تحدي الفقر يؤلف صياغة مميزة للموقف في إشكالية الفقر ومن خلال عدة سمات أهمها الاتي :
- (1) أن الفاعلية الغائية للنظام الاقتصادي تتجلى في قدرته على اعادة بناء دالة قدراتية ذات مستوى فاعلية اعلى ومن ثم مستوى أعلى من إنتاج البيئة التكاملية و أن الحركة المرسومة مذهبيا للنشاط الاقتصادي هي حركة ذات طبيعة تؤمن أداء تاما لوظيفة النظام الاقتصادي في الحركة التكاملية العامة ، وان التقدير المذهبي في جانب المذهب الاقتصادي بطبيعته ينفي أي خصيصة إفتقارية في هذا النشاط تنتج بسبب افتقار متصور في مقوماته .
- (2) أن الخصائص والصفات المندرجة في إطار الوصف المذهبي لمفهوم الفقر تنتج توصيفا لاشكالية الفقر بأنها تلك الحالة التي تتضافر فيها أو تنفرد مستويات من غياب قوة وعي الافتقار ، والإتاحة القدراتية التمكينية ، مع افتقار المقاربة الملائمة بين الوصف المذهبي والتطبيق الموضوعي مما يفضي إلى فشل الانجاز التكاملي للنشاط الإنساني في الجانب الاقتصادي .
- والفقر أو صورة النشاط الاقتصادي ذي الطبيعة الافتقارية هي موضوع المعالجة المذهبية وفق الرؤية الإسلامية ، حيث تمثل هذه الإشكالية محور الأداء المذهبي الإسلامي الذي يتبع في إدائه ، العلاقة التفاعلية بين العطاء النظري واستحقاق الواقع الموضوعي .
- (3) إن حركة الفرد / المؤسسة في إطار اكتساب المعرفة وبناء نظام القدرات اللازمين لانتزاع مرتبة أعلى من القوة التكاملية التي يمكن تحويلها إلى فعل تكاملي ذي بعد اقتصادي عبر حركة تكوين انتزاعي يضعها أمام اختبار الجاهزية البيئية الذي يمثل الفشل فيه افتقارا بينيا يمنع من تحقق الإتاحة التمكينية وبالتالي فشل النشاط الاقتصادي في تحرير الانجاز التكاملي .
- (4) إن احتمال صور الإخفاق في اختبار كفاءة الانتخاب ألسائلي يفضي الى عدة احتمالات من صور انحراف المسار التكاملي للنشاط الاقتصادي الإنساني ، وهو ما يمثل أوسع دائرة من دوائر الافتقار ، حيث يشكل هذا البعد من الافتقار قصورا في العقل الاجتماعي عن إدراك مساره المذهبي.

## المصادر :-

- (1) الصدر ، محمد باقر ، اقتصادنا ، منشورات مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر ( قد ) ، تحقيق لجنة التحقيق للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قد) ، ط1 ، مطبعة شريعة قم ، 2004م.
- (2) سيد قطب ، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته ، القسم الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1، 1962م.
- (3) حاجي ، جعفر عباس ، المذهب الاقتصادي في الاسلام . دراسة فلسفية مقارنة للرأسمالية والاشتراكية والاسلام ، القسم الاول ، مكتبة الالفين ، الكويت ، ط1، 1987م.
- (4) محمد علي الشهرستاني ، التصور الإسلامي للتنوير بين النظرية والتطبيق ،مجلة الجامعة الإسلامية، عدد السنة 2002 م، آذار 1995م.
- (5) مرتضى المطهري ، المفهوم التوحيدي للعالم ، مؤسسة الثقليين ط3 ، 2009 م .
- (6) محمد باقر الصدر ، المدرسة الإسلامية ، إعداد وتحقيق لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر(قدس) ، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر(قد) ، ط2، مطبعة شريعت . قم ، 1424 هـ .
- (7) الحيدري، كمال ، فلسفة الدين ، تحرير علي العبادي، دار جواد الأئمة ، ط1، بيروت لبنان ، 2009 م .
- (8) العناني ، حسن صالح ، خصائص إسلامية في الاقتصاد ، المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي ، 1987م .
- (9) الصدر ، محمد باقر ، فلسفتنا ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، العراق، النجف الاشرف، 2005م.
- (10) محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة، ترجمة جعفر السبحاني ، مؤسسة الإمام الصادق، قم، إيران ، مطبعة الاعتماد ، ط2، 1414هـ.
- (11) علي ، نبيل ، العقل العربي ومجتمع المعرفة - مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول ، ج1 ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2003 م .
- (12) عطية ، جمال الدين، مقاصد علم الاقتصاد الإسلامي ، مجلة قضايا إسلامية معاصرة ، العدد الثامن ، 1999 م.
- (13) عارف ، نصر محمد ، التنمية من منظور متجدد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2002 م.
- (14) البجاري ، جاسم محمد شهاب ، دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي ، شركة مطبعة الجمهور ، الموصل - العراق ، 1990 م .

- (15) ستيورات ، توماس ، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ، ترجمة علاء احمد صلاح ، الدولية للاستثمارات الثقافية ، ، 2004 م
- (16) الكريطي ، طالب حسين ، الأسس النظرية للمنهج التنموي الإسلامي في القرآن الكريم ، بحث منشور في مجلة أهل البيت (ع) ، تصدر عن جامعة أهل البيت (ع) ، العراق ، العدد السابع 2009 م .
- (17) أرشيد ، محمد عبد الكريم ، النشاط الاقتصادي والإسلامي وأثر القيم الأخلاقية فيه ، دراسة اقتصادية اسلامية تحليلية مقارنة ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت - لبنان ، 2008 م .
- (18) الكبيسي احمد عواد محمد ، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي ، مطبعة العاني ، بغداد - العراق ، ط1 ، 1987 م .
- (19) عفر ومصطفى ، محمد عبد المنعم واحمد فريد ، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوصفي والاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999 م .
- (20) الدليمي ، قاسم محمد محمود درويش ، الاقتصاد الإسلامي - المفاهيم والمرتكزات الأساسية ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق - سوريا ، بغداد - العراق ، ط21 ، 2009 م .
- (21) البيومي إبراهيم غانم وآخرون ، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، ج1، ط1، 2008 م .
- (22) أبو منصور محمد بن احمد الأزهرى، تهذيب اللغة، ج2، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الدار المصرية للتأليف، 1964م .
- (23) علوان ، احمد ، مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع ، دار مكتبة الخلال ، بيروت - لبنان ، دار الشروق ، جدة - السعودية ، منشورات المكتبة الجامعية ، ج1 ، 2008 م .